

ملاحظة

يا.. متولى!

□ عوفى عز الدين

يستجير البعض من المهدوم والكوارث بقولهم: «يا شبال الحمول.. يا متولى..» وقد حيرت في معرفة من هو «المتولى» هذا الذي يستجير به الناس في كل مكان؟

قال البعض في تعريف «المتولى» إنه الله عز وجل.. فهو الذي يتولى كل شئون البشر.. وقد حذفت «ال» التعريف من «المتولى» فصارت «متولى» لسهولة الاستخدام في اللغة الدارجة.. وقال البعض الآخر إن «المتولى» هو اسم من أسماء سيدى أحمد البدوى.. وقالوا أيضا إن «المتولى» هو أى وكل ولى من أولياء الله الصالحين الذين منحوا رخصة تصرف بعض أمور البشر..

وقال البعض أيضا إن «المتولى» هو لقب وطن عرفته مصر منذ أيام الدولة العثمانية.. حيث كان هذا «المتولى» يتولى مهمة جمع الضرائب من التجار.. ويقال إن لقب «المتولى» بات يطلق على القائم بهذه الوظيفة.. ثم صار اسما له..

ويقال - والله تعالى أعلم - إن أحد الذين تولوا وظيفة «المتولى» هذه.. أصابه النصف.. فوزع ما جمعه من أموال الضرائب على الفقراء واحتاجين.. ويقال إن الدولة العثمانية قدمت هذا «المتولى» للمحاكمة.. ولكن الحكمة وجدته في حالة انجذاب شديد.. وتصرف لا يرقى إليه الشك.. وبذلك أسقطت عنه التهمة ويقال إن هذا «المتولى» انصرف بعد ذلك عن شئون الدنيا إلى الله.. فصار رمزا لخبرة الظلم والطغيان ورفع المعاناة عن كاهل المواطنين.. لأنه وزع ذات يوم أموال الضرائب على الفقراء.. ومن هنا تصفقت به صفة «المتولى».. ورخصة رفع المهدوم و«الحمول» عن الناس..

وعلى كل حال ليس هذا هو «متولى» الذى أقصده بمقالى هذا.. فأنا أقصد المهندس سليمان متولى وزير النقل والمواصلات والنقل البحرى.. وهو اسما وفعلا «متولى».. وهو فعلا «شبال حمول».. لأنه يعمل وحده مشاكل النقل

(١١). والمواصلات (١٢).. والنقل البحرى (١٣).. ومشكلة مشاكل النقل البحرى هي الشركة المصرية للملاحة البحرية.. وهذه الشركة التى طال حديثى عنها.. هي الشركة الوطنية الوحيدة التى تتولى قيادة أسطول مصر التجارى فى كل الدنيا.. وهي تلك أسطولا بحريا تجاريا تريد عدد سفنه على خمسين سفينة.. ورغم هذا حققت الشركة خسارة فى العام الماضى وحده ٨.٥ مليون جنيه.. وهذا يرجع إلى سوء التنظيم وعجز الإدارة ونقصي الانحرافات على النحو الذى أبرزناه فى مقالات طويلة عريضة أكدت صدقها المستندات الرسمية وتقارير الجهات الرقابية.. ودعمنها نتائج تقرير لجنة تقصى الحقائق المشكلة من أعضاء مجلس الشعب والذى أعرفه أن المهندس سليمان متولى على وشك إصدار التشكيل الجديد لمجلس إدارة هذه الشركة.. فبعد أيام قليلة من الآن تنتهى فترة الأشهر الستة التى حددها الوزير السابق المهندس على فهمى الداغستاني لتتولى مجلس إدارة الشركة السابق وتفويض رئيس مجلس إدارتها السابق (١٤) فى إدارتها..

وأنا لأرشح شخصا بعينه لتولى مهمة قيادة دفعة هذه الشركة.. فهذا ليس من حقى.. ولكن الذى أراه من حقى هو أن أذكر الوزير فقط أن الدولة رفعت شعار الرجل المناسب فى المكان المناسب.. وهو الشطوط السياسى للمثل القائل «اعط العيش لحيازه».. وأعتقد أن الاوان قد آن لأن يتولى مسئولية هذه الشركة التجارية ريان من أبناء البحرية التجارية.. وهذا غرد الذكرى.. ويا «شبال الحمول».. يا متولى..



اعتراض

المعارضة وخطف الحكم!

□ سيد نصار

إن كان هناك خلاف أو اختلاف.. فمن يكون إلا فى التفاصيل والأسماء والمسميات.. إذن فنحن عموما متفقون.. أو يعرف معظمنا ولا يعترف بعضنا.. إن صح التعبير.. أنه أصبحت لدينا ديمقراطية سياسية واقتصادية.. وأهم منها ديمقراطية نفسية.. فنحن نتحدث وننتقد.. ونشتم فى كثير من الأحيان.. ونحن أمنون على أنفسنا وأسرنا وأموالنا وأرضنا.. وأهم من كل ذلك سرعنا.. أما خلافا حول حجم ديمقراطيتنا ونوعها فهو ليس أكثر من انعكاس وتعبير عن ثقافة وحضارة وتاريخ وتقاليد مجتمعا.. وهي تنمو نموا طبيعيا.. بحسب حاجة أهلها.. إذن فهي ديمقراطية «واقعية».. أما الديمقراطية التى ينادى بها البعض.. فهي أقرب ما تكون إلى الديمقراطية «المثالية».. قد تبدو فى هيكلها عملاقة.. ولكن لا فائدة من عملاق يجشى على ساقين ضيعيتين!

ونحن نجرب معا.. وعمر التجربة عندنا قريب.. وكل شىء قابل للتعديل والتبديل.. أما لإقامة ديمقراطية يرضى عنها الجميع.. أما التفكير بأسلوب عطف الحكم أو سرقة.. الذى تؤمن به بعض فصائل المعارضة.. فإنما هو أسلوب يلقى بجماعة العصابات.. ولا يلقى بالجماعات السياسية.. فليس الحكم هدفا فى حد ذاته بقدر ما هو وسيلة لتحقيق أهداف سياسية مرغوبة من قبل المجتمع بكل طوائفه.. وليس من قبل جماعة بعينها..

إذن فالتفكير فى البديل مستحيل.. والذين يشكرون فى مثل هذا إنما يحتاجون إلى أن يقدموا قائمة نضال أطول وأعمق وأغزر.. من تلك التى قدمها الرئيس السادات إلى الشعب.. والزعماء السياسية لأننا من فراغ.. ولاهى حتى إن أرادت تورث لأحد.. إنما هي نضال يومي.. وكفاح مستمر.. ومعايشة لتطورات العصر.. وأهم من كل ذلك تعامل مع الواقع.. السياسى والاقتصادى والعسكرى والنفسى للشعب الذى يعطى لفته لهذا الزعيم.. وإذا كان كرسى الزعامة عندنا الآن مشغولا.. فما زالت كراسى المعارضة الحقيقية عندنا شاغرة حتى الآن..

تعالوا نفرض معا.. أن الرئيس السادات لم يفعل ولم يقدم شيئا منذ حكم مصر حتى الآن.. وأن النظام السياسى والاقتصادى والاجتماعى ما زال هو هو.. كما كان من قبل.. الدكتاتورية السياسية التى تفرض نظام الحزب الواحد تحت أسماء وأغراض وهيات.. متعددة.. من هيئة التحرير إلى الاتحاد القومى إلى الاتحاد الاشتراكى.. نظام الحراسات الذى يفرض سيطرته وجبروته على من يتجرأ ويعترض من المواطنين على النظام.. ولوبا للردشة داخل الصالونات وغرف النوم.. فيدفع ماله وإرثه ووظيفته وأرضه.. وفى بعض الأحيان عرضه.. ثمنا لهذا الاعتراض.. السجون مازالت مفتوحة فى المدن والصحارى والقبائل لمعارضى النظام بالفعل وبالإشاعة من أقصى اليمن إلى أقصى اليسار.. زائر المجر مازال يطرف بالبيوت.. يقتحم على المواطنين الأبواب والاسرار..

لو أن ذلك كله كان قائما حتى الآن.. لما ذا كان من الممكن أن يقوله المعارضون.. إن كان ثمة وجود لهم فى مثل هذا النظام؟ هل كانت المعارضة تصفق وتنبل للنظام وتنفى بجاؤه خوفا ورعيا من محاذيره وفيرده.. أو أنها كانت تستصغر له وتصرخ بالحواب معروف.. ونحن جميعا من أقصى اليسار إلى أقصى اليمن نعرف أن أحدا لم يفتح فاه.. والجميع يدون استثناء كانوا شاكرين للفضل والتم.. على ما هو مطبق وسائل وموجود.. ولا شىء أفضل من نظامنا وعدائته.. والذين تكلموا عتابا.. مجرد عتاب.. ذهبوا إلى حيث.. لا نعرف.. لأنهم لم يعودوا.. ولا هم أيضا يعرفون.. حل تختلف جميعا حول ما كان؟

